

ا.د. وليد عبود محمد

تأريخ اليابان الحديث والمعاصر

(1868-1952)

دكتوراه تاريخ حديث

عنوان المحاضرة :المُعاهدات المُنبثقة عن مؤتمر

واشنطن البحري (1921-1922) والموقف

الياباني منها

1- تُعدّ المعاهدة الأولى التي وقّعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وفرنسا في الثالث عشر من كانون الأول 1921 بمثابة إتفاق عدم إعتداء بين الدول الأربع وأهم ما ورد فيها من بنود:

- تعهّد الأطراف الأربعة بعدم القيام بأي عمل يهدد مصالح الدول الأخرى في المحيط الهادئ ، على وفق قاعدة (إحترام حقوقها ومناطق نفوذها في جزر منطقة المحيط الهادئ).

- تعهّد أطراف المعاهدة بتسوية خلافاتهم المستقبلية إعتماً على التحكيم وليس الحرب. وفي حال هُددت ممتلكاتها من دولة أخرى ، التشاور فيما بينها لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

- حددت مُدة الإتفاقية بعشرة أعوام.

2- وفي أثر توقيع الحكومة اليابانية على المُعاهدة التي أنهت التحالف البريطاني-الياباني ، أضحت محطاً لانتقادات الراي العام الياباني ، في الوقت الذي حققت فيها الولايات المتحدة الأميركية نجاحاً دبلوماسياً وإستراتيجياً كبيراً ضمّن لها مصالحها ، إذ سمّحت لها المعاهدة بإنشاء محميات مؤلفة من مناطق نفوذ في عددٍ من جزر المحيط الهادئ ، ولاسيما (غوام (Guam،) وريك (Wake ،) ألوشيان (Aleutian) ، إلى جانب ضمانها عدم تعرض جزر الفلبين إلى أي عدوان خارجي ، نظير تعهدتها بعدم توسيع مرافقها البحرية فيها ، كما تعهدت بريطانيا بعدم توسيع مرافقها البحرية في مدينة (هونغ كونغ (Hong Kong الواقعة على ساحل الصّين الجنوبي.

3- أما الثانية فهي معاهدة (القوى الخمس) التي وُقِّعت في السادس من شباط 1922 ، وضمت كُلاً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا ، لتحديد التسلح الخاص بالسفن الكبيرة بـ(35,000 طن) وحاملات الطائرات بـ(27,000 طن) ، وتحديد قُطر الأسلحة المحمولة على متنها بـ(16 إنج) و(8 إنج).

4- ما يعني إتفاق الدول الموقعة على المُعاهدة على نِسب الإحتفاظ بالسفن البحرية الرئيسية في منطقة الشرق الأقصى بواقع: (5 / 5 / 3 / 1 / 75,1 / 75,1) على التوالي، إلى جانب التوقف بصورة لا سابق لها عن بناء السفن البحرية للأعوام العشرة اللاحقة.

5- على أن المؤتمر طبق تلك النسب فيما يتعلق بالسفن البحرية الحربية فقط ، أما باقي الأصناف فأتفق مَبَدِّيًّا على عقد مؤتمر جديد لمناقشة نزع الأسلحة للأصناف الأخرى ، مثل الغواصات التي عارضت فرنسا مناقشة موضوعها ، والطرادات الضرورية للدفاع ضد الغواصات التي رفضت بريطانيا مناقشة موضوعها في المؤتمر.

6- وعلى الرغم من أن المُعاهدة عُدَّتْ وفق تقديرات الحكومة الأميركية مفتاح نجاح سياستها الدبلوماسية في منطقة الشرق الأقصى ، وحجر الزاوية في برنامج تحديد السلاح البحري إلى درجة أثرت فيها على مكانة اليابان في الساحة الدولية ، إذ ألزمتها نتيجة الضغط الأميركي الإحتفاظ بعددٍ أقل من السفن الحربية الكبيرة الوزن جداً.

7- إلا أنها من جانب آخر حققت لليابان مكاسب عدة في شمال المحيط الهادئ بكونها المنطقة الأهم في ضمان أمنها وتنفيذ عملياتها البحرية ، وتوفير الأموال لها نتيجة لتخفيض نفقاتها التسليحية ، فضلاً عن توفيرها لخام الحديد عن طريق تفكيك السفن التي كانت في طور البناء.

8- ولعل من أهم المسائل التي حرصت الولايات المتحدة الأميركية على مناقشتها جدياً هي مسألة توسع نفوذ اليابان في الصين ، الذي ضمنته بموجب معاهدة 1915 (الواحد والعشرون مطلباً) ، وأكده دولياً وقانونياً في مؤتمر السلام في باريس.

9-وعليه عُقدت على هامش المؤتمر إجتماعات شملت نحو ست وثلاثين جلسة بين الوفدين الياباني والصيني لبحث المسائل العالقة بين البلدين ، ولاسيما في إقليم شانغونغ برعاية أميركية مثلها عدد من مراقبيها وآخرين بريطانيين لدعم الجانب الصيني ، تمخض عنها عقد الإتفاقية الثنائية (اليابانية-الصينية) في الرابع من شباط 1922 التي صودقت في بكين

في الثاني من حزيران ، وسجلت في عُصبة الأمم في السابع من تموز من العام نفسه وأكدت على:
-تعهد اليابان بالجلء عن إقليم شاندونغ خلال ثلاثين يوماً من توقيع المعاهدة.

- تعهد اليابان بالجلء الكامل عن الأقاليم التي إنتزعتها من ألمانيا في المُحيط الهادئ وتسليم جميع منشآتها إلى الحكومة الصينية خلال ستة أشهر من تأريخه.

-مراجعة إتفاقية (لانسينغ -إيشي) (Lansing - Isii) المتعلقة بالصين التي عُقدت في الثاني من تشرين الثاني 1917، بين الحكومة الأميركية مُمثلة بوزير خارجيتها(روبرت لانسينغ Robert Lansing 24 حزيران 1915-13 شباط 1920)، والحكومة اليابانية مُمثلة بالدبلوماسي(كيكاجيورو إيشي Kikujirō Isii 24 نيسان 1866- 25 أيار 1945) رئيس البعثة العسكرية اليابانية الموفدة إلى واشنطن ، لتلافي المشاكل التي من المحتمل أن تتعرض لها منطقة الشرق الأقصى أثناء الحرب ، وقد أكدت إعتراف الجانبين إن الصين بلد مستقل وذو سيادة , وإن التقارب الجغرافي يُنشئ علاقات خاصة بين الدول ، وإن اليابان لها مصالح خاصة في الصين , وإن كليهما يحترمان سياسة الباب المفتوح.

- تعهد الصين برعاية المصالح اليابانية في منشوريا وأواسط الصين.

4- على أن تلك الإتفاقية التي أكدت إستعداد اليابان لتسليم إقليم شاندونغ إلى الصين ، لم يبلغ حرصها على الإحتفاظ بامتيازاتها الإقتصادية فيها ، بدليل معارضتها لإستقلالية التعرف الكمركية وزيادة رسومها ، إذ شكلت التجارة مع الصين الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية ، وأن أية متغيرات في هذا الصدد سيكون لها عواقب وخيمة على مصالحها الإقتصادية.

5- ويُعزى قبول اليابان التخلي عن الكثير من الإمتيازات التي وفرتها لها مُعاهدة 1915، إلى الضغط الأميركي وخوفها من العُزلة الدولية ، ولأسيما عقب التحول في السياسة البريطانية ودعمها الموقف الأميركي في الصين وجزر المُحيط الهادئ.